### في ختام أعماله بجامعة قطر أمس

# مؤتمر المؤسسات المالية الخليجية يشيد بسياسات مصرف قطر المركزي

□ الدوحة - طه حسين

اختتم المؤتمر الدولي حول هيكل وأداء ومستقبل المؤسسات المالية بدول مجلس التعاون أعمال بجامعة قطر أمس والتي استمرت ثلاثة أيام.

وقرر المؤتمر في ختام جلساته ارسال برقية شكر الى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى والى سمو رئيس الوزراء للموافقة على عقد هذا المؤتمر كما وجه المشاركون الشكر لجامعة قطر والمركز الوطني للابحاث الاقتصادية لاستضافة المؤتمر الهام وعبروا عن شكرهم العميق لرئيس الجامعة سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي والى الدكتور سيف السويدي نائب مدير الجامعة للشئون الادارية وللدكتور مختار متولي عميد كلية الادارة والاقتصاد والمنسق الاكاديمي للمركز الوطني للابحاث الاقتصادية على النجاح الكبير الذي حققه المؤتمر.

وأوصى المشاركون في المؤتمر الدولي حول هيكل وأداء ومستقبل المؤسسات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي بأن توضع نتائج المؤتمر وأوراقه ومناقشاته في متناول المؤسسات المالية والهيئات ذات الاهتمام بدول مجلس التعاون وغيرها، واعطاء اهمية خاصة للنتائج العلمية للمؤتمر.

وأبدى المشاركون في المؤتمر استعدادهم لتقديم خدماتهم الاستشارية لأي هيئة بدول مجلس التعاون ترغب في متابعة ما توصلت اليه الابحاث والمناقشات التي دارت في هذا المؤتمر.

وحث المشاركون المركز الوطني للابحاث الاقتصادية على تنظيم مؤتمر سنوي في موضوعات اقتصادية واقترحوا عقد المؤتمر القادم عام ٢٠٠٢ تحت عنوان «التجارة والتنمية في دول مجلس التعاون».

وقد استعرض المشاركون في المؤتمر في اليوم الأخير للمناقشات ست أوراق عمل إحداها ورقة مشتركة لكل من الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي مدير الجامعة والبروفيسور مختار متولي عميد كلية الادارة والدكتور خالد السليطي عميد شئون الطلاب وحاولت الورقة الاجابة على سؤال حول أسباب توجه المواطنين بدولة قطر الى التعامل مع بنوك معينة رغم ان هناك ١٤ بنكاً في قطر منها بنكان اسلاميان و٤ تقليدية و٨ بنوك فروع لبنوك أجنبية واعتمدت الدراسة على أخذ عينة من مواطنين مع اعطاء ٢٦ متغيرا تم حصرها في ٦ متغيرات منها درجة الملاءمة وسرعة الخدمة والوازع الديني وتكاليف الاقتراض والعائد على الودائع وسمعة البنك وتوصلت الدراسة الى ان الذين يتعاملون مع البنوك التقليدية المحلية بدولة قطر يتعاملون معها بالنظر الى شهرتها وملاءمتها من حيث عدد الفروع وساعات العمل وان السبب وراء التعامل مع البنوك الاسلامية هو الوازع الديني. كما ان التعامل مع البنوك الاجنبية يحكمه العائد الاكبر للودائع والتكلفة الأقل للقروض وتوصلت الدراسة الى ان البنوك التقليدية لن تستفيد من فتح فروع اسلامية بها. كما اعطت الدراسة أهمية لعامل التنافس السعري للبنوك في قطر على ضوء خطوات البنوك الأجنبية في التوسع في اسواقها عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع وتخفيضها على القروض وأن المنافسة السعرية أصبحت منافسة مهمة يجب ان تؤخذ في الاعتبار.

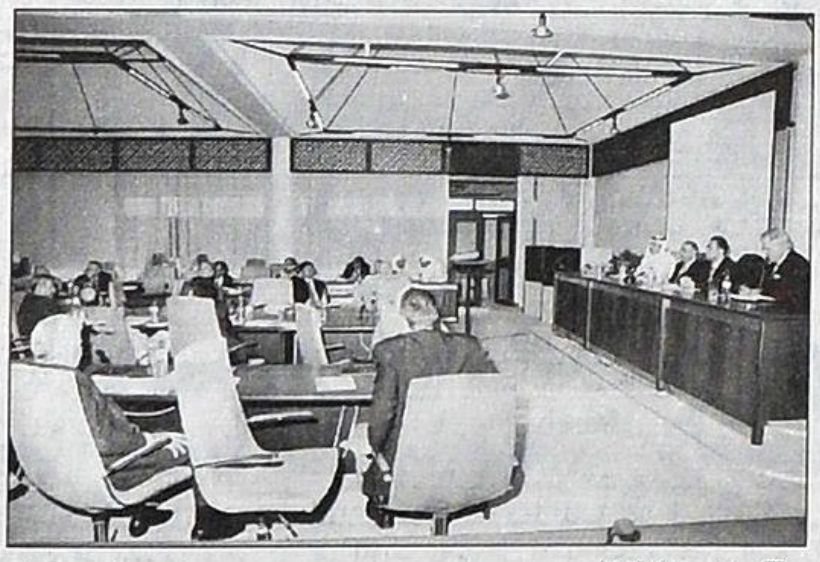

□ جانب من المناقشات — تصوير: امير طمبل

وناقش المؤتمر ورقة حول السياسة النقدية لبنك قطر المركزي وتأثيرها على البنوك في قطر وهدفت الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة في السياسة النقدية لبنك قطر المركزي منذ بداية الثمانينات واكدت الورقة ان السياسة النقدية في دولة قطر موجهة لتحفيز النشاط الاقتصادي والمحافظة على معدلات منخفضة من التضخم حيث كان متوسط التضخم للسنوات ٩٠-١٩٩٩م يقارب ٢٥ .٢٪ وان هذا المعدل المنخفض ناتج عن السياسة الحكيمة للسلطة النقدية في قطر كما ان البنك المركزي استطاع المحافظة على سعر ثابت للريال مقابل الدولار الامريكي على امتداد السنوات الماضية.

واكدت الدراسة عدم وجود تعارض بين الاهداف المعلنة للبنك المركزي القطري بالمحافظة على المستوى العام للأسعار وتحفيز النشاط الاقتصادي وبين ممارسات البنك المركزي وهو ما توضحه الدراسات التي اجريت على امتداد الفترة من ٧٣-١٩٩٨.